

أصلالة الأصول



جلال الحاج عبد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله و الصلاة و السلام على محمد و على آل بيته الطيبين الطاهرين .

هذه الرسالة هي بحث عقائدي لأهم المواضيع العقائدية ، أصول الدين . لقد نظرتُ الى العقيدة و كإنها منظومة موضوعاتية ، تستند قضاياها الى موضوعات أو مسلمات تعرف بأصول الدين . و بما أن أصل العدل هو الأصل الأكثر جدلاً من بين هذه الأصول ، كذلك مسلمة التوازي في الهندسة لذلك أعطيتُ نظرة واسعة حول هذا الأصل و هذه المسلمة من خلال قضايا غودل في الأكمال و عدم الأكمال .

قضايا غودل هي للنظم الرياضياتية المبنية على الموضوعات و المسلمات، لكنها تسربت الى جميع النظم الموضوعاتية. بما أن عقيدتي هي كذلك منظومة موضوعاتية يعتمد منهجها الفكري و العقائدي على موضوعات تعرف بأصول الدين، لذلك أخذتُ هذه القضايا على هذه الأصول.

في فترة زمنية واحده تعرفت على أصل العدل و مسلمة التوازي حتى أصبح عندي مفهوم العدل كمفهوم التوازي . أصلان أو مسلمتان يشتركان في الوسعة والغرابية و الشك و ... هذه القواسم المشتركة بين هذين الأصلين جعلتني أنظر الى أصل العدل نظرة جديدة عززت عندي مكانته الأصولية ، مكانة لا تتعارض مع باقي الأصول بل بقي فيها كل أصل في مكانه الأصلي . ليس الغرض من المقال هذا إرضاء أو إقحام طرف و إنما بحث في سلسلة من بحوثي الإعتقادية المبنية على الحجة العلمية و الفكرية و هي حصيلة نظراتي التأملية إن كانت صحيحة فمن الله و إن كانت خطأ فمن عندي أسئل الله المغفرة لي و لكم .

أكثر كتب العقيدة تنظر لأصول الدين نظرة تعبدية خالصة مع إستسلام مطلق لها ، و ما أنا في صدده بهذه الدراسة هو الحفاظ على البعد التعبدية الخالص و الأستسلام المطلق من خلال دراسة منطقية لهذه الأصول تعتمد على أسس المنطق الحديث .

ترجع أصالة الأصول الى صعوبة بساطتها و بدأهه بلاغتها ، و الى وسعة الفكر الذي وراء فكرتها .

العناوين

- المنظومة الموضوعاتية
- المفارقات في المنظومات الموضوعاتية
- قضايا غودل في عدم الأكمال
- المنظومة الاعتقادية
- أصل التوحيد
- أصل العدل
- أصل العدل و أبعاده الموضوعاتية
- أصل العدل و أبعاده المحييرة
- أصل العدل و أبعاده اللغوية
- أصل النبوة
- أصل الإمامة
- أصل المعاد
- الخلاصة

المنظومة الموضوعاتية

جميع الأدلة تنتهي بدلائل لا يمكن إثبات مدلولها ، أي إن براهين جميع القضايا تنتهي بقضايا لا برهان عليها. هذه القضايا التي لا يمكن إعطاء برهان على صحتها أو عدم صحتها هي الموضوعه¹ ، و هنّ من المسلمات و تكون اللبنة الأساسية لأستنتاج القضايا . أحياناً يطلق عليها الأصول الموضوعه .

في أي نظام تعتبر الموضوعه بمثابة حدود القضايا لذلك النظام ، لو أن برهان كلّ قضية يستند على قضية أخرى مُبرهن عليها ، في تلك الحالة يجب البرهان على عدد لا محدود من القضايا و هذا من المستحيل ، لذلك هناك حدود لبراهين هذه القضايا ، هذه الحدود هي الموضوعه .

بما أن المنظومة² هي مجموعة كيانات مجردة ، مزودة ببنية بواسطة مجموعة موضوعات لذلك فالمنظومة الموضوعاتية³ هي : كلّ منظومه ينصّ فيها صراحة على مجموعة من الموضوعات التي تستنتج منها المبرهنات .

المسلمه⁴ أو المصادرة هي موضوعه في نظرية محددة و بخاصة واحدة من الموضوعات الخمس التي وضعها إقليدس من أجل الهندسة المستوية ، كالمسلمة الخامسة من مسلمات إقليدس و تعرف بمسلمة التوازي.

هذه نماذج من الأصول الموضوعه في نظرية الأعداد و في الهندسة الإقليدية :

مسلمات بيانو في نظرية الأعداد

- 1- الصفر عدد طبيعي .
- 2- تالي كلّ عدد طبيعي، عدد طبيعي .
- 3- لا يمكن أن يكون الصفر تالياً لأي عدد طبيعي .
- 4- كلّ عدنان طبيعيين ليس لهما تالي واحد .
- 5- أي خاصيه عدديه صادقه مع الصفر، إذا كانت صادقه مع عدد و صادقه مع تالي ذلك العدد فهي صادقه مع جميع الأعداد. (تعرف هذه المسلمه بأصل الأستقراء الرياضي) .

مسلمات إقليدس في الهندسة الإقليدية

- 1- من نقطتين يمرّ مستقيم واحد .
- 2- المستقيم لا نهاية له، أي يمكن تمديد المستقيم من جهتين الى ما لانهايه .
- 3- من نقطه معينه و من مجال أو قطعة ما هناك قوس دائرة وحيد .
- 4- كلّ الزوايا المستقيمه متساويه فيما بينها .
- 5- لا يمرّ من نقطه سوى مستقيم وحيد موازي لمستقيم معلوم (تعرف هذه المسلمه بمسلمة التوازي أو أصل التوازي) .

الهندسات الأخرى التي يختلف فيها مفهوم التوازي عن مفهومه في الهندسة الإقليدية كالهندسة الهلولية و الهندسة الإهليلجية لا تنفي مفهوم التوازي و إنما يظهر هذا المفهوم بصورة ، عدم إمكان رسم خطوط موازية كما هو الحال في الهندسة الإهليلجية ، أو إمكانية رسم مالا نهاية من الخطوط الموازية مع خط من نقطة خارجه كما هو في الهندسة الهلولية¹ ، لكن جميع هذه الهندسات هي متوائمة و متنسقة في ما بينها ، أي لا تنقض كل من هذه الهندسات ، الهندسة الأخرى و توجد إمكانية إستنتاج كلّ من الأخرى . أصل العدل كمفهوم عام بلا تشبيه كمسلمة التوازي . الى جانب مفهوم العدل اللا متناهي في الطبيعة بين الموجودات ، يمكن مشاهدة العدل في توزيع الثروات و القدرات و الإمكانيات كأنه لا عدل ، لكن من بين كل هذه المفاهيم اللا متناهي للعدل تبقى الحالة الواحدة و المثالية في مفهوم العدل بموازات العدالة الإلهية هي الطاغية على كل مفاهيم العدل ، و كل حالات العدل هذه هي متنسقة فيما بينها .

1- للمزيد حول الهندسة الهلولية يرجى مطالعة كتابي نظرية النسبية العامة لأنشتاين . و كذلك للمزيد من المعلومات حول الهندسة الإهليلجية يرجى مطالعة مقالتي مفاهيم الهندسة و الدوال الإهليلجية .

المفارقات في المنظومات الموضوعاتيه

المفارقة¹ أو المحيرره هي : ما هو متناقض ، غير قابل للتصديق ، و غير متوقع . المفارقة هي ما هو صحيح يوحى الى الغلط ، أو غلط يوحى الى الصحيح . بعض المفارقات هنّ عبارة عن تناقضات لا يمكن تصديقها و لا تكذيبها تحير الأذهان فنعجز عن البرهان و تلقى هذه الفكرة في الأذهان لماذا لا نقبل التناقضات ! في منطق شبه متوازم² هناك أمكانية وجود التناقضات³ . ساعدت المفارقات في توسيع و تكميل بعض النظريات الرياضية و إعطاء براهين للبعض الآخر ، و من خلال المفارقات طرحت بعض إشكاليات المفاهيم الفلسفية و الفيزيائية .

من أشهر المفارقات:

- مفارقة زينون
- مفارقة راسل
- مفارقة سقراط
- مفارقة الكاذب⁴
- مفارقة بوكوفسكي⁵

هذه أمثله على بعض المفارقات

- مفارقة الكاذب

" ما اقوله الآن هو كذب "

إن كان ما يقوله كذب ، فإستناداً على مقولته فهو صدق . و إن كان ما يقوله صدق ، فإستناداً على مقولته فهو كذب ، وهكذا .

- مفارقة سقراط

روي أن سقراط قال يوماً : " الشئ الذي أعلمه ، هو أنني لا أعلم شئ "

- مفارقة بوكوفسكي

إذا كان لديك شقيقان كلاهما أكبر منك سنّاً ، هذه العبارة ظاهرها غلط لكنها صحيحة .

" أخي الأصغر ، أكبر مني سنّاً "

1- paraconsistent

2 - paradox

3- للمزيد من المعلومات حول أنواع المنطق يرجى مراجعة دراسة لي بعنوان **الحقبة المنطقية** موجودة على الموقع

4 -Eubulides paradox

5- Buchowski

قضايا غودل في عدم الأكمال

كورت غودل¹ (1978- 1906) رياضي و فيلسوف و منطقي نمساوي، أشهر أعماله قضيتان في عدم الأكمال نشرهما عام 1931.

قضية غودل الأولى في عدم الأكمال² : أي نظريه موضوعاتيه ذات موضوعات كافييه ، هي غير كامله .

يعتمد إثبات هذه القضية على مفارقة الكاذب لكن بهذه الصيغه : " لا يمكن إثبات صحة هذه العبارة " هذا هو تعبير صحيح لكن لا يمكن البرهنة عليه ، لأنه ينصّ على عدم إمكانية إثباته . إن وصلنا و إن لم نصل إلى برهان على هذه المقولة فنحن أمام عبارة لا نستطيع إثبات صحتها ، لتقريب إثبات هذه القضية للأذهان أستعين بهذا البرهان :

- نفرض أن T هي قضية غودل لنظام S
- عند الأذعاء على أن T يمكن أثباتها أو نفيها في S
- إما أن هذا الأذعاء قدّ أعتمد على النظام S أم لم يعتمد
- في حال أعتمد على النظام S فهذا خلاف ما فرضناه ، لأنّ T هي قضية غودل (لا يمكن أثبات أي قضيه من داخل النظام نفسه)
- في حال لم يعتمد على النظام S فهناك حالتان:
- 1- قد أعتمد على نظام آخر يعني SS في الوقت الذي T عي قضية غودل لنظام S و هذا خلاف ما فرضناه.
- 2- لم يعتمد على أي نظام في هذه الحالة لا يمكن إثبات أو نفي T في الوقت الذي أذعينا بإمكانية أثبات T.

قضية غودل الثانيه في عدم الأكمال³ : في أي نظريه موضوعاتيه متنسقه⁴ ، لا يمكن إثبات إتساق النظام من داخل النظام نفسه .

1- Kurt Godel 2- first Godels' incompleteness theorem

3- second Godels' incompleteness theorem

4- consistent: متوائم، متساق- صفة لمنظومة صورية لا تُمكن من إستنتاج تناقض من الموضوعات (معجم الرياضيات – أكاديميا)

المنظومه الاعتقاديّه

يعتمد المنهج التعبدي في العقيدة الإسلاميه على أصول تُعرف بأصول الدين ، تختلف هذه الأصول في بعض البنود بين مذهب وآخر . الأصول التي رأيتها أكثر تناسبا و تناسقا مع هذا البحث هي :

1- أصل التوحيد

2- أصل العدل

3- أصل النبوة

4- أصل الإمامة

5- أصل المعاد

تختلف أكثر المذاهب الإسلاميه في ما بينها حول أصليّ العدل و الإمامة . في بحثي هذا سألقي الضوء على البعد الفكري لأصل العدل و الذي كان و لازال في دائرة البحث و الجدل و الأختلاف من كونه أصل أم صفة، معتمداً على إستيعابي الفكري لهذا الأصل و كذلك مفاهيم المنطق الحديث و على رأسها قضايا غودل في عدم الأكتمال . كذلك سألقي نظرة على النظام الذي يخضع لهذه الأصول من خلال هذه القضايا و نتائجها .

تتفق جميع المذاهب الإسلاميه حول مفهوم و تعريف أصل التوحيد ، أصل النبوه و أصل المعاد . ويختلفون حول أصليّ العدل و الإمامة ، لا أريد أن أدخل في ما أتفقوا عليه و ما اختلفوا ، و لا أريد أن أعطي تعريفاً و نظراً خاصاً لهذه الأصول من ما يعتقد مذهباً خاصاً غاضين النظر عن ما تعتقده سائر المذاهب . لكن سأعطي نظري بكوني مسلم أدرك هذه الأصول و عاش و تعايش معها .

وسعة و عظمة أي نظام منطقي ترجع لأصول ذلك النظام ، تلك الأصول التي تبرهن على قضاياها بالصحة و السقم ، فعلى سبيل المثال : الهندسة الإقليدية هي منظومة موضوعاتية تخضع براهين قضاياها الى مسلمات إقليدس و التي من أشهرها مسلمة التوازي . كذلك الحال في الهندسة اللا إقليدية ، نظرية الأعداد ، الميكانيك النيوتني ، ميكانيك النسبية و ميكانيك الكم¹ ، فجميعها أنظمة موضوعاتية تخضع لأصول تخصّ ذلك النظام و تبرهن على قضاياها بالصدق و الكذب، بالصحة و السقم . قوة كل من هذه المنظومات الموضوعاتية و إتساقها و خلوها من التناقضات يرجع الى قوة و شمولية و إتساق مسلماتها . على سبيل المثال ضعف ميكانيك نيوتن في السرعات القريبة من سرعة الضوء ، أجبر ميكانيك النسبية إضافة مسلمة السرعة المطلقة للضوء لحل هذه الإشكالية ، على رغم حله لهذه الإشكالية لكنه جاء بإشكاليات من نوع آخر و هكذا .

تنصّ قضية ما وراء الرياضيات¹ على :

إذا كانت الهندسة الإقليدية متسقة ، إذن الهندسة الهذلولية كذلك هي متسقة .

إذا كانت الهندسة الإقليدية متسقة (متوائمة) لا يمكن إقامة برهان بالرد أو الإثبات على مسلمة التوازي من خلال منظومة موضوعاتية شبيهة للهندسة الإقليدية تفتقد للمسلمة الخامسة – مثلاً الإستعانة بمسلمات هيلبرت بدون مسلمة التوازي (مسلمات هيلبرت هي شبيهة لمسلمات الهندسة الإقليدية) . إذن : أي منظومة إعتقادية متسقة تنظر للعدل أصل من أصولها ، لا يمكن لمنظومة إعتقادية أخرى مشابهة لا تنظر للعدل أصل أن تبرهن بالنفي و الإثبات على أصل العدل لدى المنظومة الأخرى .

تنصّ نظرية غودل على أنه من المستحيل البرهنة على إتساق (عدم تناقض) نظام معيّن من خلال النظام نفسه، يعني أن الأنظمة الرياضية هي أنظمة غير مكتملة و لا يوجد فيها إتساق داخلي . فلا يمكنك مثلاً البرهنة على نظرية من مجموعة موضوعات و بديهيّات من داخل نسق النظام ذاته و بالتالي يمكن أن نبرهن على النظرية و عكسها . لذلك أستعنت بالهندسة الإقليدية و اللا إقليدية لإثبات التوازم و الأتساق في النظم الإعتقادية ، لأنه كما بيّنت مبرهنة غودل لا يوجد نظام رياضي منطقي مغلق .

كذلك برهن غودل أنه في أي نظام رياضي- منطقي ، على الأقل هناك عبارة واحدة صادقة أو كاذبة لا نستطيع البرهنة عليها من داخل نفس النظام . إذن بكوني مسلم يملك خمس أصول هل أستطيع الأجابة على جميع قضايا الاعتقاديّه؟ وفقاً لهذه المبرهنة . لا ! إذن هل سيؤدي هذا الى يأس أو يجبرني للبحث عن نظام آخر؟ البحث عن نظام آخر سيؤدي الى نفس النتيجة ... و أما اليأس؟

لقد بيّن غودل إن هناك قضايا لا نستطيع إثباتها وفقاً للأصول الموضوعية في ذلك النظام ، و بدلاً عن إثبات هذه القضايا نُجبر على إضافة الأصول الموضوعية على الدوام .

إذا كان لدينا نظام رياضي مبني على أصول موضوعية (مثلاً نظام نيوتن في الميكانيك أو أصول الهندسة الإقليدية) إذن في هذا النظام هناك قضايا لايمكن التصميم في صحتها و سقمها ، و إذا أضفنا أصل لهذا النظام ليبرهن على قضية ما ، سيخلق قضايا تتردد بصحتها و سقمها ، أي أننا لا نستطيع إمتلاك نظام مغلق .

1- metamathematics

من هذه المقدمات أقول : الإتساق في منظومة موضوعاتية ذات خمس أصول (موضوعات ، مسلمات) أكثر من الإتساق في منظومة مشابهة ذات أربع أو ثلاث أصول (موضوعات ، مسلمات) . لهذا فنظام ذو خمس أصول قادر على برهنة كم هائل من قضايا يعجز عنها نظام ذو أربعة أو ثلاثة أصول ... و هذا يقرب ياسي الى أمل .

لقد أستعان غودل بالرياضيات ليبرهن على عدم إنتهاء الرياضيات ، و ساقنتي هذه الإستعانة للإعتقاد بعدم إنتهاء مفهوم الإعتقاد في نظام إعتقادي .

يمكننا البحث في الأصول ، لكن لا يمكن إثبات الأصول ، فعلى سبيل المثال : لو برهنا على مسلمة التوازي في الهندسة الإقليدية لأصبح عدم إتساق و عدم تواؤم في كل نظام الهندسة الإقليدية و تحولت الى نظام غير متسق و تافه . لكن يمكن وصف و تعريف الأصول وإعطاء أمثلة عليها لتقريبها للأذهان و ذلك للإستعانة بها في البراهين .

كل مذهب يعتمد على أصوله و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : هل جميع المذاهب على حق ؟ إذا نظر للمذهب من داخله ' كل حزب بما لديهم فرحون'¹ لكن هل كل مذهب قادر على اجتياز مفارقاته ؟ هل كل مذهب هو منظومة موضوعاتية متسقة ؟ هل كل مذهب أصوله قادرة على تفسير و توجيه إشكالياته ؟ هذا ما سنوضحه في الصفحات القادمة .

1- المؤمنون 53

من المذاهب ما يرجع أصول الدين الى :

- 1- التوحيد
- 2- العدل
- 3- الوعد و الوعيد
- 4- المنزلة بين المنزلتين
- 5- الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

من المذاهب ما يرجعها الى قول الله عز وجل :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا (النساء 136)

أصل التوحيد

أهمّ أصل في المنظومة الاعتقادية التي أعتقد بها هو أصل التوحيد ، وهو الأصل الذي نستند عليه لأثبات القضايا و الأمور التي تخصّ الله سبحانه و تعالى من وجود و وجوب . هو أصل الاعتراف بالله وحده لا شريك له . يدلّ أصل التوحيد على وحدة أسماء و صفات و أفعال الله ، أي إن قدرة الله عين إرادته و إرادته عين قدرته ، لا قدرته تسبق إرادته و لا إرادته تسبق قدرته . و هكذا في جميع أسمائه و صفاته و أفعاله .

أصل التوحيد ، أصل يضمّ الأمور التي تخصّ الله من أسماء و صفات و أفعال و ... هي في الله و الى الله ، و لا يمكننا من خلال هذا الأصل الوصول الى ذات الله سبحانه و تعالى و لا نملك أي أصل يوصلنا لذاته سبحانه و تعالى . بما أن كلّ نظرية موضوعاتية - ذات أصول موضوعه كافيه - هي غير كامله ، لذلك أقول : إن ذات الله سبحانه و تعالى ستبقى بعيدة عن العقل البشري الى الأبد . هذا الإستنتاج هو اقتباس من النتيجة التي توصل إليها غودل من نظريته اللإكتماليه و هي عدم تواءم العقل البشري مع أي آلة أو ماكينة ، فعلى سبيل المثال : لا يستطيع الحاسوب أن يصل الى ذكاء الإنسان لأن وسعة معلومات الحاسوب محدودة بعدد معين من الأصول الموضوعية . إكمال الدين الذي تشير إليه الآية (اليوم أكملت لكم دينكم و أنممت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام ديناً)¹ يرجع لإكمال الأصول لكن جميع النظم الموضوعاتية غير كاملة أي في العقيدة الإسلامية ذات الله سبحانه و تعالى ستبقى للأبد بعيدة عن عقل الإنسان و هذا هو مفهوم عدم الإكمال .

لهذا فأى مخلوق من خلق الله لا يستطيع الوصول أو إدراك ذات الله سبحانه و تعالى . إذن التوحيد كأصل هو لأستناد عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ الله و توحيد ما له و ما إليه . لا يدلّ مفهوم هذا الأصل على وحدته العددية حاشاه بأنه واحد بمفهوم العدد وإنما وحدة أسمائه و صفاته و أفعاله و ... بما فيها وحدة جميع الأعداد يعني الواحد عين الأثنين ، و الأثنين عين الثلاثة و هكذا ، وهذه العين هي مفهوم الواحد .

إثبات وجود الله هو نهاية وجوده ! و سيحكم عدم الإتساق و عدم التواءم في ذلك النظام المبني على أصل توحيده و وجوده ، و يتحول ذلك النظام الإعتقادي الى نظام تافه ، لكن يمكن الإقرار بوجود الله و وحدانيته من آثار وجوده لا من إثبات وجوده ، و من إشراق نور معرفته لا من إشراق نور رؤيته حاشاه .

أصل العدل

• أصل العدل و أبعاده الموضوعاتيه

نحن أمام نظام منطقي واسع جداً يبدأ من الله و ينتهي إليه ، و أسسنا نظام إعتقادي موضوعاتي من هذا النظام يبدأ بالتوحيد ، و كما بيّن هذا الأصل وحدة أسماء و صفات و أفعال الله ، إذن علم الله عين فعل الله ، و فعله عين علمه ، لا علمه يسبق فعله و لا فعله يسبق علمه أي : إذا فعل الله ثم علم فهذا يعني إن علمه قد جاء من فعله ، و إذا علم ثم فعل ، فهذا يعني أن فعله قد غاب عن علمه ، و هذا ينافي مفهوم أصل التوحيد . إذا بقينا في علمه عين فعله و فعله عين علمه في هذه الحالة لا يمكننا إدراكه و لا إدراك من يدركه ! في الوقت الذي نحن أمام نظام منطقي ندرکه و لا يمكن إنكاره . إذن نحن بحاجة الى أصل جديد نستند عليه لإثبات كل ما ندرکه ، إثباتاً لا ينافي أصل التوحيد من خلقة الكون و الإنسان و الأرزاق و... لا شعور يعتمد على الإحساس.

هذا الأصل و الذي يأتي بعد أصل التوحيد ، هو أصل العدل بمفهوم العدل الإلهي لا إله العدل ، هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ الخلقه جميعها في نطاق ما ندرکه . أما العدل بمعناه القياسي فهو يدخل في نطاق مانشعره ، و لا يمكن للشعور أن يصنع الأصول ، لأن في تلك الحالة سيحكم عليها الإحساس و القياس و من ثم إثباتها و ردّها و هذا يؤدي الى عدم إتساق المنظومة التي تعتمد على تلك الأصول بأكملها .

لا نستطيع إقامة برهان بالإثبات أو الردّ على مسلمة التوازي في الهندسة ، و أصل العدل في الإسلام بلا تشبيه كمسلمة التوازي في الهندسة ، و كما أثار التوازي جدلاً في المفاهيم الهندسية أثار العدل جدلاً في المفاهيم الإعتقادية ، لكن بعد مضي آلاف السنين خرج أصل التوازي رافعاً أصالته كأصل ، فهل سيخرج أصل العدل رافعاً أصالته كأصل؟!!

يمكن إرجاع ترتيب و تسلسل الأمور في الخلقه الى أصل العدل و مفاهيمه ، حيث ترتبت و تسلسلت الأمور و أخذت مواضعها من أصالة هذا الأصل ، كترتيب : العدد في الأعداد ، اللون في الأطياف ، الرزق في الأرزاق و ... إذا كانت هناك أفضلية في هذا الترتيب فهي من أسرار الغيب التي يرجع مفهومها الى الأمانة¹ التي حملها الإنسان دون غيره و التي هي منطلق العدل الإلهي في الخلقه .

للأجابة على هذا السؤال : لماذا أنا أكل الدجاجة، لماذا لا تأكلني هي؟!!

1- إنا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا (الأحزاب 72)

في إطار العدل صفة قامت الدنيا عليها ، يجب أن تأكلني الدجاجة يوماً متى شئت حتى و إن أعاد الله الخلق من جديد! و لكي تمنح العدالة لجميع الأمور يجب أن يعاد الخلق و الخلقة الى مآلهيه وهذا يتنافى مع حكمة الخلق و الخالق . و أما في إطار العدل كأصل العدالة هي : الذي يأكل الدجاجة أنا . يرجع مفهوم هذه العدالة الى حمل الأمانة التي على غرارها قسمت الأرزاق و عتقت و قيّدت الأعناق .

العدل الإلهي يفسر ظاهر الأمور و باطنها ، و لا يمكن الإستناد على الصفة لإثبات قضايا تخصّ باطن الأمور لأن الصفة قياسية و نسبية تتغير معاييرها و شدتها ، بينما يملك الأصل معيار واحد و ثابت. من خلال أصل العدل يمكننا تفسير و توجيه الكثير من الأمور و المسائل الغيبية .

مفهوم أصل العدل في الجبر و التفويض هو : جبر التفويض و تفويض الجبر! أصل العدل يجبر التفويض و يفوّض الجبر لذلك أصبح ظاهر الحياة بين الجبر و التفويض . لرسم المستقيم يجب مروره من نقطتين ، يعني تقيّد رسم المستقيم بنقطتين في الوقت الذي لنا الإختيار في إنتخاب هاتين النقطتين ، أو نحن مجبورون على تناول الطعام و لنا الإختيار في إنتخاب نوع الطعام و هكذا . يجب أن لا يُنظر الى أصل العدل بأنه تقيّد أو جبر للأمر و إنما هو أصل تستند عليه الأمور في جبرها و تفويضها .

هل أصل العدل يتنافى أو يتعارض مع الإرادة و الإشانة الإلهية؟ لو إن أصل العدل يتنافى أو يتعارض مع الإرادة و الإشانة الإلهية في هذه الحالة يمكن القول أن أصل النبوة هو كذلك يتنافى و يتعارض مع الإرادة و الإشانة الإلهية لكن شاء الله أن يضع إرادته عن طريق الوحي عند أحد من عباده . و إنا كيف تأتي قوانين الله و شرائعه للبشر عن طريق البشر؟ ولكن كلّ هذه الإرادة و الإشانة و القوانين و الشرائع تدخل في أصل النبوة. كذلك الحال مع أصل المعاد فهو لا يتنافى و لا يتعارض مع الإرادة و الإشانة الإلهية ، حيث شاء الله أن يضع إرادته في قوانين العقاب و الثواب التي يحكم بها يوم القيامة ، و لا تتنافى و لا تتعارض هذه القوانين مع إرادته و لا مع إشائته ، فهو لا يعاقب المحسنين و لا يجازي السيئين ، فهل هذه - اللا- تتعارض و تتنافى مع إرادته أو مع إشائته ؟ لا ، هي لا تتعارض و لا تتنافى ، و كلّ هذه الإرادة و الإشانة و القوانين تدخل في أصل المعاد . كذلك شاء الله أن يضع إرادته و إشائته في قوانين العدل التي تتحكم بخلقة الكون و الإنسان ، و كل هذه الإرادة و الإشانة و القوانين تدخل في أصل العدل . إن النبوة من الله ولكن هناك نوع من الإستقلالية في النبوة هذه الإستقلالية هي أصل النبوة ، كذلك إن العدالة من الله ولكن هناك نوع من الإستقلالية في العدالة هذه الإستقلالية هي أصل العدل ، و لتقريب هذا المفهوم أقول : إن الخلقة من الله و لكن هناك نوع من الإستقلالية في الخلقة هذه الإستقلالية هي الإنسان . يرجع قضاء الله و قدره الى مفاهيم أصل العدل فيما قضاه و قدره هو .

● أصل العدل و أبعاده المحيّر

لا شك إن كلّ منّا قد سمع أو واجه أو صنع مفارقة سواءً في حياته العملية أو في أفكاره أو معتقداته ، و أثارت إستغرابه و إعجابه و ربما شكوكاً لديه. و شعر بالنصر عند إجتيازها أو باليأس عند الشعور بالعجز أمامها.

بنظري ليست المفارقة مسألة المطلوب حلّها ، و إنما هي حاجز أو مانع يجب البحث عن طرق إجتيازه .

تحدث المفارقات في النظمّ المنطقيه التي تعتمد براهينها على الأصول (الموضوعة) ، شمولية أصل من هذه الأصول تطغي على تنوع الأصول في ذلك النظام ، بحيث عوضاً من أن يكون الأصل هو أداة و وسيلة لإجتياز المفارقات يصبح الأصل هو منشأ المفارقات. على سبيل المثال في نظام إعتقادي ذو ثلاثة أصول إجتياز المفارقات فيه أصعب من إجتيازها في نظام إعتقادي مشابه ذو أربع أو خمس أصول .

في أي نظام إعتقادي هناك مفارقات ، و لبحث أثر المفارقات على النظمّ الإعتقادية أطرح هذه الأسئلة :

- ماهو الدور الذي تلعبه المفارقات في النظمّ الإعتقادية ؟
- هل للمفارقات دور في فكرة الأديان و المذاهب ؟
- هل الدين أو المذهب في حدّ ذاته هو عبارة عن مفارقة، أم لا ؟
- ماهو سبب وجود أو نفوذ المفارقات في دين أو مذهب ما ؟
- ما هو تأثير المفارقات على معتقدات معتنقيّ الدين أو المذهب ؟
- هل إجتياز المفارقة في دين أو مذهب ما ، يعتبر إنتصار لذلك الدين أو المذهب ؟
- هل ترك المفارقة في دين أو مذهب ما و عدم إجتيازها يزلزل الإعتقاد في ذلك الدين أو المذهب ؟
- هل إجتياز المفارقة في دين أو مذهب ما أخطر، أم تركها و عدم إجتيازها ؟
- ما هي الأمور التي تترتب على دين أو مذهب ما في حال إجتاز المفارقة أو عجز من إجتيازها ؟

للبحث في هذه الأسئلة يجب التذكير بأن لعالم الغيب دور مهم في جميع النظمّ الإعتقادية و هو نقطة التحول فيها ، لكن جميع النظمّ الإعتقادية الموجودة لا تنظر لعالم الغيب بأنه أصل و إنما قوة وراء الأصول . إن كان الغيب وحده هو المحرك الوحيد للنظمّ الإعتقادية لأكتفت جميعها بأصل واحد هو " أصل الغيب " .

إذن لكلّ نظام إعتقادي أصول عقلية و منطقية يستند عليها لإثبات قضاياها أو لإجتياز المفارقات فيه ، ولكن نقصّ الأصول في بعض النظم الإعتقادية أثار مفهوم المفارقات مما أجبرني على طرح هذه الأسئلة .

لا أريد الدخول بموضوع مفارقات الأديان و المذاهب بشكل خاص و إنما سألقي نظرة على أثر المفارقات في النظم الإعتقادية بشكل عام من خلال وسعة و تنوع الأصول في أي نظام .

يصبح النظام كله عبارة عن مفارقة إذا كثرت فيه المفارقات و عجز عن إجتيازها . النظام الإعتقادي القادر على إجتياز المفارقات معتمداً على أصوله يصبح النظام الأكثر مصداقية و حجّة على سائر الأنظمة. إجتياز المفارقات في أي نظام يُعزز مكانته بين الأنظمة و يزيد في إيمان معتقيه .

أحياناً يصبح إجتياز المفارقة في نظام إعتقادي ما ، أشبه بالمعجزة ، كذلك طرح المفارقة هي حجة على ذلك النظام ، عجزه من إجتيازها يصبح دليل على عجز النظام كله .

تعتمد النظم العلمية كالفيزياء على التجربة بينما تعتمد النظم الإعتقادية على الإيمان ، و بما أن التجربة يمكنها إبطال النظم الفيزيائية كذلك الإيمان يمكنه إبطال النظم الإعتقادية ، ضعف الإيمان أو عدم الإيمان في النظم الإعتقادية يمكنه أن يكون سببه كثرت المفارقات و عدم القدرة على إجتيازها .

أصل العدل من الأصول المهمة التي يمكن الإستناد عليه لإجتياز المفارقات ، و بنظري هو الحلقة الواصلة بين أصل التوحيد و باقي الأصول ، و القفز من أصل التوحيد الى أصل النبوة يترك ثغرة كبيرة في مفاهيم هذه الفاصلة حتى تصبح هذه الثغرة منشأ الكثير من التضاد و المفارقات ، لأن أصل التوحيد هو أصل ذو شمولية واسعة و المطلقة الموجودة في مفاهيم هذا الأصل تخصّ عالم الملكوت و الجبروت الإلهي و الإستعانة بهذه المفاهيم في عالم الوجود هو منشأ الكثير من التضاد و هذا التضاد يطرح أنواع المفارقات .

بعض المفارقات يتمّ إجتيازها بمفارقات أخرى حتى نصل الى مفارقة المفارقات و تصبح مفارقة المفارقات أصل نستند عليه لإثبات جميع القضايا . فلننظر الى هذه العبارة :

الله خلق كلّ شئ ولن يخلق نفسه

لا تتعارض هذه المقولة مع أصل التوحيد و لا مع مفاهيم التوحيد . لا توجد لله حاشاء خلقة بين المخلوقات و لا نفس بين المصنوعات ، لذلك أصبح الله " ليس كمثلته شئ¹ " . يرجع عدم وجود شئ مثل الله الى عدم خلق نفسه لكنه (فرض أو) كتب على نفسه أشياء منها الرحمة . إذن الله الذي لم يخلق نفسه كتب على نفسه . يضعنا عدم الخلق هذا و ما كتبه على نفسه أمام مفهوم جديد يعطي للإنسان و سائر المخلوقات شرائط جديدة تدخل في إطار جديد تستند على أصل ، هذا الأصل هو أصل العدل ، عنده تصبح العبارة السابقة :

الله خلق كل شئ ولن يخلق نفسه ، لكن كتب على نفسه ...

وفقاً لمفاهيم الجنة و جهنم ، أعدت الجنة للمؤمنين و جهنم للكافرين لو إن جميع الناس أصبحوا مؤمنين ، هذا يعني لا وجود لجهنم ، و لو أصبحوا جميعهم كافرين هذا يعني لا وجود للجنة ، و وفقاً لأصل العدل و أصل المعاد خلقت طبقات الجنة و جهنم على درجات إيمان المؤمنين و كفر الكافرين وهذا يعني إن الجنة و جهنم من خلق الله ، و ترتيب وجودهنّ يستند على ما كتبه هو على نفسه ، و هكذا مع سائر المخلوقات و الموجودات . عندما نفتح أعيننا بعد الحساب سنشاهد إما جنان أو جحيم هي إنعكاس أعمالنا . كذلك هذه الدنيا و أفلاكها و أنواعها هي إنعكاس ما قبلناه و حملناه .

تحدث بعض المفارقات في الفواصل بين الأصول ، حيث بعض الأسئلة يصعب الإجابة عنها من خلال أصل واحد و يجب الإستعانة بأصول أخرى للحصول على الجواب الصحيح . عدم النظر للعدل كأصل يترك ثغرة بين المفاهيم الإلهية تكون منشأ الكثير من المفارقات .

فلننظر الى هذه المفارقة و كيفية إجتيازها في ظلّ منظومه إعتقاده العدل أحد أصولها

" هل الله قادر على خلق صخرة لا يقدر على رفعها "

يمكن رفع الإشكالية في هذه المفارقة و إجتيازها في ظلّ منظومه تشمل أصل العدل ، و إلّا في ظلّ منظومه لا تنتظر للعدل كأصل لا يمكن إجتياز هذه المفارقة . الإستناد على أصل التوحيد لإجتياز هذه المفارقة يستطلب جواب بنعم و لا ، وهذا يعارض أصل التوحيد لأن الله سبحانه وتعالى في هذا الأصل القادر المطلق و القدير على كل شئ . و إذا تجاوزنا أصل التوحيد في البحث و البرهان فذلك هو أصل العدل ، و القادر فيه إن شاء فعل و إن شاء لم يفعل .

إستناداً على مقولة الخلق في ظلّ أصل العدل : إن الله خلق كلّ شئ بما فيه هذه الصخرة ، ولكن لن يخلق نفسه لرفع هذه الصخرة . رفعها أو عدم رفعها يدخل في ما هو كتبه على نفسه .

أصل العدل أصل مستقل و لا يتعارض مع أصل التوحيد ، و لتبيين هذا الإستقلال أقول :

هل الله قادر على أن يعاقب المؤمنين و يكافأ الكافرين

فلننظر الى هذه الآيات الكريمة :

- إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (التوبة 120)
- يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ (الرعد 39)
- وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ (غافر 31)

إذن هل هناك أشياء تخرج عن إرادة الله فلا يريد لها و أشياء تخرج عن إثنائه فيمحيها ؟ هل هذا خروج أم قيود وضعها الله على نفسه ؟ هل عدم إرادته و محو إثنائه يتماشا مع أصل التوحيد أم مع التوحيد و العدل ؟

في أصل التوحيد الله القادر على كلّ شئ ، لا حدود و لا قيود على قدرته ، إذن من خلال أصل التوحيد هو قادر على إرادته و لا وجود لعدم إرادته و قادر على إثنائه و لا وجود لعدم إثنائه لأن إرادته عين قدرته ، و قدرته عين إرادته و كذلك إثنائه و جميع أسمائه و صفاته و أفعاله . إذن قدرة الله على معاقبة المؤمنين و مكافئة الكافرين عبارة عن مفارقه يصعب إجتيازها من خلال أصل التوحيد و ذلك لأن المفاهيم في هذا الأصل مطلقة . أما من خلال أصل العدل فإن الله لن يخلق نفسه ليكافأ و يعاقب لكن كتب على نفسه أن يكافأ المؤمنين و يعاقب الكافرين . و أما عن هل هذا خروج أم قيود وضعها الله على نفسه ؟ الجواب :

كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ (الأنعام 12)

من الممكن و الطبيعي إجتياز المفارقه بمفارقة أخرى ، و من خلال مفارقه واحده نجتاز عدة مفارقات حتى نصل الى مفارقة المفارقات، و عندها يمكننا أن نجعل مفارقة المفارقات أصل نستند عليه ، لذلك أقول أن نفوذ المفارقات في أي نظام هو نتيجة الثغرات بين الأصول .

• البحث اللغوي لأصل العدل

أبدأ هذا البحث بهذه الأسئلة :

- هل نحن بحاجة الى تحليل لغوي لكلمة العدل ؟
- هل الإلتباس الناجم عن كلمة العدل ، من معناها الذال على صفة ، سلب الأصولية من هذا الأصل ؟
- هل يمكننا الأستعانة بأصول الفلسفة و المنطق لحلّ الإشكاليه اللغوية في أصل العدل ؟

نعم نحن بحاجة الى نوع من التحليل اللغوي لرفع الإشكالية اللغوية من أصل العدل ، تحليل يميز الأصل عن الصفة حتى يأخذ العدل مكانته الأصولية ، فلو لا هذا الإلتباس اللغوي بين العدل كأصل و العدل كصفة لما أستطاع أحد أن ينكر أصالة هذا الأصل .

يعجز المنطق أمام بعض الأصول في النظم الإعتقادية و العلمية ، حيث يعجز المنطق الرياضي بكل عظمته من إقامة أي برهان على مسلمة التوازي سواءً في الهندسة الإقليدية أو في الهندسة اللا إقليدية ، كذلك يعجز المنطق من إقامة البراهين على بعض أصول و قوانين الفيزياء الحديثة فأجبرها بالخضوع لقوانين الاحتمالات.

من الممكن الإستعانة بالمنطق والفلسفة لرفع إشكالية نتائج الأصول، لهذا تعودنا على إستنتاج منطقية الأصول من منطقية نتائجها . إذن من الممكن حلّ الإشكالية اللغوية لأصل العدل من خلال تحليل لغوي لكلمة العدل .

قدسية الأسماء و الصفات و الأفعال في أصل التوحيد هي أكثر من نظائرها في أصل العدل ، ففي التوحيد كأصل يفقد عدم معناه و لا وجود لعدم بين جميع الأسماء و الصفات و الأفعال ، و مفهوم الأزل هو الطاغي على جميع مفاهيم أصل التوحيد ، فحين نتحدث عن : القدرة ، الجمال ، الإرادة ، العلم ، الأستطاعة و ... مفهوم الأزل و المطلقة يهيمن على هذه المفاهيم حتى تتجلى لك صورة الله سبحانه و تعالى بالصورة التي تصنعها بذهنك من هذه المفاهيم الأزلية و المطلقة .

العدّل كأصل يفرض هيمنة لغوية على طيف واسع من الكلمات و الأَصطلاحات ، مفهوم هذه الكلمات و الأَصطلاحات هو ليس كمفهوم نظائرها في أصل التوحيد و إن إشتراكا في بعض المسميات ، ففي العدّل كأصل المفاهيم ليست بقدسية و أزلية و مطلّقة أصل التوحيد ، و ذلك لوجود مفهوم العدم في مفاهيم أصل العدّل . في العدّل كأصل الأزل هو عدم العدم ، و الظلم هو عدم العدّل ، و الجهل هو عدم العلم ، و الضعف هو عدم القدرة ، و القبح هو عدم الجمال ، و هكذا . إذن وجود مفهوم العدم يسلب القدسية و الأزلية و المطلّقة من المفاهيم اللغوية حتى تأخذ طريقها من العالم الإلهي المقدّس و الأزلي و المطلق الي عالم الوجود ، أي : من العالم المتسامي الي العالم المتنامي . لولا هذا العدّل لما كان أي ظهور مُدرك للمفاهيم ، لذلك أقول : على العدّل و بالعدّل ظهر الله .

العدم في الوجود ، أو وجود العدم هو طيف واسع من الوجود الي العدم ، و من العدم الي الوجود لذلك العدّل هو عدم الظلم ، و الظلم هو عدم العدّل ، و العدّل هو عدم عدم الظلم ، و هكذا في جميع الأسماء و الصفات و الأفعال . إذن وجود الأمور و نقائضها و نقائض نقائضها يسلب المطلّقة من الأمور ، و عندما تسلب المطلّقة يظهر العدّل ، ظهور العدّل هنا هو لحلّ الإشكالية التي تنتج من النسبة ، و إلّا لو أكتفت الأمور بالمطلّقة لما كان وجود للنسبة ، و لا وجود للعدّل أصلاً و صفة !

في أصل التوحيد المطلّقة هي المهيمنة على المفاهيم الإلهية ، و لا يمكن إستعمال النسبة و النسبية في هذه المفاهيم . عدم المطلّقة في الوجود هو ليس بمعنى الظهور الآني للنسبة وإنما وجود و ظهور العدّل . العدّل الإلهي كأصل هو بين المطلّقة و النسبية ، لا بمعنى المطلق و لا النسبي كوجود أو ظهور الأثنين بين الواحد و الثلاثة . إذن العدّل هو المفهوم الوحيد الذي يأتي بعد المطلّقة ، لهذا أخذ العدّل مكانة أصولية .

جميع المذاهب الإسلامية التي تنكر أصالة العدّل هي تستعين بهذا الأصل في جميع براهينها الكلامية بأنواع المسميات و تحت غطاء أصل التوحيد . أدت هذه المسميات الي ضعف بعض البراهين و إلتباسات في المفاهيم الإلهية في تفسير: يد الله ، و عين الله ، و رجل الله ، و جنب الله و غيرها . كذلك ترجع جميع الإختلافات المذهبية الي إنكار أصل الإمامة .

أصل النبوة

لا يمكن ترك الإنسان على الأرض بدون أي نوع من أنواع الارتباط الإلهي و إن ترك فهذا أشد أنواع الظلم و يتنافى مع أصل العدل لذلك في هذا النظام الإعتقادي المتسق هناك أمور و قضايا جاءت للناس عن طريق الوحي الإلهي الى الرسول الكريم . الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي جاءت للناس عن طريق الوحي هو أصل النبوة .

أصل الإمامة

هو الأصل الذي أجمعت حوله النظم ثم تفرقت ! هل من العدل أن يُترك الإنسان دون إرتباط بالوحي الإلهي؟ لا ليس من العدل . إذن لابد من نبي مع أصل النبوة ، و هل من العدل أن يبقى الإنسان دائماً على إرتباط مع الوحي الإلهي ، لإثبات قضاياها و تسيير أموره ؟ لا ليس من العدل . إذن لابد من إمام مع أصل الإمامة .

أصل المعاد

أصل المعاد هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ الخلقة بعد النشور،(الأمور و القضايا التي ترتبط بالحساب و العقاب) . هذه المنظومة الموضوعاتية ذات طيف واسع يشمل الخلقة بألطفها و الوجود بأطرافه . عظمة هذه المنظومة الإعتقادية هي في أصالة أصولها .

بنظري المنظومة الأكثر إتساق من بين عدة منظومات مشابهة تخضع لهذه القضية :

المنظومة الأكثر إتساق إذن و فقط إذن إحتوائها على خمسة موضوعات متسقة .

هذه نتيجة إستقرائية إستنتجتها من النظم الموضوعاتية التي طالعته . أكثر النظم الموضوعاتية الأكثر إتساق هي ذات خمسة موضوعات متسقة . واجه ميكانيك نيوتن المبني على ثلاثة أصول (قوانين) بعض المفارقات، عجز ميكانيك نيوتن أمام هذه المفارقات حتى جاء ميكانيك النسبية لإنقاذه و كذلك عجز ميكانيك النسبية أمام بعض المفارقات حتى جاء ميكانيك الكم لإنقاذه و اليوم نحن بانتظار نظرية موضوعاتية تجمع هذه النظريات في نظرية واحدة ، هل سنصل لهذه النظرية ؟ هذا رهن التحديات المستقبلية القادمة .

الخلاصة

- أصل التوحيد هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ المفاهيم الإلهية من وجوب و وجود .
- أصل العدل هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ مفاهيم الخلقة من الوجوب الى الوجود .
- أصل النبوة هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ المفاهيم الخلقية من الوجود الى الوجوب .
- أصل الإمامة هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ المفاهيم الدنيوية من الوجود الى الوجود .
- أصل المعاد هو الأصل الذي نستند عليه لإثبات القضايا و الأمور التي تخصّ مفاهيم الثواب و العقاب من الوجوب الى الوجود .

جلال الحاج عبد

صيف 2005



موقع جلال الحاج عبد

www.jalalalhajabed.com

البريد الإلكتروني :

jalal.alhajabed@hotmail.com

jalal.alhajabed@yahoo.com